DFSA
Dubai Financial Services Authority

DIFC

تقرير برنامج مكافحة الجرائم المالية | ٢٠١٩ – ٢٠٢١

فهرس المحتويات

كلمة محافظ المركز المالي	١
المقدمة	٣
الإنجاز الذي حققته سلطة دبي للخدمات المالية	٤
نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على تقييم مخاطر الجريمة المالية	٧
نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على تقييم المخاطر للترخيص/ التسجيل	٧
نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على تقييم المخاطر للإشراف	٨
برنامج رخصة اختبار الابتكار	٨
الشركات المرخصة لتقديم الأموال	١٠
الالتزام بالعقوبات	١١
عمليات المراجعة القطاعية والموضوعية	١٣
فعاليات التواصل	١٥
الإقرار السنوي لمكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية – تحليل	١٦
رضى الإدارة العليا عن إطار مكافحة الجرائم المالية	١٧
المنتجات أو الخدمات الجديدة	١٧
نوع العملاء وأنشطتهم	١٨
التسجيل في منصة goAML لوحدة المعلومات المالية	٢٠
تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة/ تقارير المعاملات المشبوهة	٢٠
العقوبات المالية المستهدفة (العقوبات المالية المستهدفة)	٢٢
نشاط التنفيذ	٢٥
الإنجاز الذي حققته سلطة مركز دبي المالي/ مسجل الشركات	٢٦
النهج التنظيمي	٢٦
التكليف التنظيمي	٢٦
مبادرات معالجة مخاطر الجريمة المالية	٢٦
النهج التنظيمي فيما يتعلق بالشفافية والملكية الحقيقية	٢٧

كلمة المحافظ

يسرني إطلاعكم على تقرير برنامج مكافحة الجرائم المالية لسنة ٢٠٢١ لمركز دبي المالي العالمي (مركز دبي المالي العالمي). يبين هذا التقرير الإجراءات التي اتخذها مركز دبي المالي العالمي منذ إصدار تقريرنا لسنة ٢٠١٨، لتقليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وتطبيق أعلى المعايير العالمية. يلتزم كل من مركز دبي المالي العالمي وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل تام بمعالجة الجريمة المالية للمحافظة على سلامة النظام المالي الدولي.

تضمن تقرير التقييم المشترك لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر عن مجموعة العمل المالي (مجموعة العمل المالي) بتاريخ٣٠ أبريل ٢٠٢٠ (تقرير مجموعة العمل المالي لسنة ٢٠٢٠)، العديد من التصريحات الإيجابية بشأن الجهود التي بذلها كل من سلطة دبي للخدمات المالية (سلطة دبي للخدمات المالية) ومسجل الشركات لسلطة مركز دبي المالي العالمي (مسجل الشركات) لمنع استغلال النظام المالي. تضمن تقرير التقييم المشترك الاعتراف بالجهود التي بذلتها سلطة دبي للخدمات المالية بهدف:

- تطوير فهم تفصيلي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح (غسل الأموال/ تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح) في المجالات الخاضعة لإشرافها، والتي تمتد على مستوى المؤسسات الفردية؛

- تطبيق نهج قائم على تقييم المخاطر منذ سنة ٢٠١٣ وتطوير ذلك النهج بشكل أكبر مؤخرا لتعزيز النشاط الرقابي بناء على مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح لتحقيق فهم أكثر تفصيلا لمخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في المجالات الخاضعة لإشرافها؛ و

- تطبيق عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة ضد الشركات والأفراد على حد سواء.

كما اعترف تقرير مجموعة العمل المالي لسنة ٢٠٢٠ بالجهود التي بذلها مسجل الشركات لالتزامه بما يلي:

- تطوير إجراءات مراجعة قوية لمكافحة غسل الأموال لكيانات الخدمات غير المالية التي الراغبة بالحصول على تصريح للعمل في مركز دبي المالي العالمي؛

- تعزيز إجراءات تقديم الطلبات والإلحاق للكيانات فيما يتعلق بترتيبات المرشحين لتحديد وجود أية علاقة من هذا القبيل والمخاطر المرتبطة بها؛ و

- توضيح وتطبيق متطلبات معلوماتية صارمة بشأن ترتيبات المستفيد الحقيقي.

منذ إصدار تقرير التقييم المشترك، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات هامة إضافية لتحقيق المزيد من التوافق بين الأطر التنظيمية والرقابية وتلك المتعلقة بالتنفيذ وتوصيات مجموعة العمل المالي. في مركز دبي المالي العالمي، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية جهودها الاستباقية والحازمة في هذا الصدد، وتشمل برامج الرقابة وعمليات المراجعة الموضوعية وعمليات تقييم الامتثال ومحفزاته، والتي تدعم دورة مكثفة ومستدامة من الإشراف. وبذلك، استمرت سلطة دبي للخدمات المالية في إثبات تطبيق عقوبات فعالة ومجدية ومتناسبة ورادعة ضد الشركات والأفراد على حد سواء.

اتخذ مسجل الشركات العديد من المبادرات لتقييم العناصر الهامة لمنع كيانات الخدمات غير المالية من التورط في الجريمة المالية والتحقيق فيها، بما في ذلك تعزيز إجراءات تقييم الإلحاق للشركات غير المالية وأتمتة عمليات التفتيش وعمليات التقييم الموضوعية بشأن مجالات المخاطر الرئيسية والتنفيذ الصارم لأنظمة المستفيد الحقيقي لمركز دبي المالي العالمي (٢٠١٨)، والمشاركة الفعالة في اللجنة الفرعية لمسجلي الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة.

سنواصل العمل مع المنظمات النظيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى المستوى الدولي، مع تطبيق نهج فعال قائم على تقييم المخاطر مبني على منهجية أثبتت فعاليتها في تقييم مخاطر الجريمة المالية. كما سنواصل تطوير فهمنا وسياساتنا وإجراءاتنا وأنشطتنا بنفس درجة المرونة التي تم إثباتها منذ إنشاء مركز دبي المالي العالمي قبل حوالي عقدين من الزمان. يلتزم مركز دبي المالي العالمي بأداء دوره في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تطبيق أعلى المعايير في مكافحة الجرائم المالية. ولا نزال عاقدين العزم على جهودنا للعمل جنبا الى جنب مع الشركات والأفراد في المركزالمالي لتثقيفهم بشأن مخاطر الجريمة المالية والحد منها.

عيسى كاظم،
محافظ مركز دبي المالي العالمي
ورئيس مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي

مقدمة

يشكل منع سوء استخدام النظام المالي أو استغلاله جزءا رئيسيا من الجهود العالمية لحماية المجتمع ككل ضد الأضرار الناشئة عن الجرائم المالية والجرائم الأصلية لها. شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة مع أكثر من ٢٠٠ دولة في اعتماد المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح التي وضعتها مجموعة العمل المالي، وهي جهة وضع المعايير العالمية التي تأسست في سنة ١٩٨٩ لمكافحة هذه التهديدات وتعزيز سلامة النظام المالي العالمي.

مركز دبي المالي العالمي هو منطقة حرة مالية مخصصة في دبي. ويوفر المركز إطار عمل قانوني وتنظيمي فريد ومستقل لخلق بيئة للنمو والتنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة ككل. منذ إصدار تقرير برنامج مكافحة الجرائم المالية لسنة ٢٠١٨، أعربت جهات التقييم الدولية عن آراء إيجابية بشأن جهود مكافحة غسل الأموال لمركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية، وهي الجهة التنظيمية المستقلة للخدمات المالية التي يتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي. يسلط هذا التقرير الضوء على الإنجاز الذي حققه مركز دبي المالي العالمي في تحقيق المزيد من التوافق بين الأطر التنظيمية والرقابية وأطر التفنيذ وتوصيات مجموعة العمل المالي خلال السنوات الثلاث الماضية.

القسمان التاليان من هذا التقرير مقدمان من سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة مركز دبي المالي العالمي، على التوالي، ويبين العمل والإنجاز الذي حققته كلا السلطتين خلال السنوات الثلاث الماضية.

الإنجاز الذي حققته سلطة دبي للخدمات المالية

منذ إصدار تقرير برنامج مكافحة الجرائم المالية لسلطة دبي للخدمات المالية في سنة ٢٠١٨، خضعت دولة الإمارات العربية المتحدة لعملية تقييم مشترك أجرتها مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1] لمستوى التزام دولة الإمارات بتوصيات مجموعة العمل المالي، بما في ذلك فعالية إجراءات دولة الإمارات في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. وخلال الفترة التي سبقت التقييم، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة من التعديلات على السياسات بهدف تحقيق المزيد من التوافق بين إطار عمل مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة انتشار التسلح وتوصيات مجموعة العمل المالي لسنة ٢٠٢١ (وتعديلاتها).

مع إصدار تقرير التقييم المشترك في أبريل ٢٠٢٠، أعرب المقيّمون الدوليون عن وجهات نظر إيجابية معترفين بجهود سلطة دبي للخدمات المالية في تطوير فهم تفصيلي لمخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب في المجالات الخاضعة لإشرافها، والذي يمتد ليشمل الأفراد والمؤسسات؛ وتطبيق نهج قائم على تقييم المخاطر لمراقبة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب وتنفيذ القوانين المتعلقة بذلك والاستمرار في تطويره؛ وتطبيق عقوبات فعالة ومجدية ومتناسبة ورادعة ضد الشركات والأفراد على حد سواء.

منذ إصدار تقرير التقييم المشترك لدولة الإمارات العربية المتحدة، بذلت دولة الإمارات ولا تزال تبذل جهودا دؤوبة على المستوى الوطني لتحقيق وإثبات المزيد من الإنجاز والتوافق مع توصيات مجموعة العمل المالي. ولهذا الغرض، شاركت سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في المباحثات وأعمال السياسات لمختلف اللجان واللجان الفرعية الوطنية لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة انتشار التسلح، بما في ذلك المجموعات التالية:

- اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- اللجنة الفرعية للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- اللجنة الفرعية للجهات الرقابية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- اللجنة الفرعية لمكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة وتمويل انتشار التسلح في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ و
- اللجنة الفرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

[1] مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي جهة إقليمية على نمط مجموعة العمل المالي.

كما ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية في تطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ ووضع خطة العمل الوطنية ذات العلاقة. بالإضافة الى ذلك، شاركنا في العديد من عمليات تقييم المخاطر حسب القطاع التي أجرتها اللجنة الفرعية الوطنية لتقييم المخاطر. تشمل جهود سلطة دبي للخدمات المالية لمكافحة الجريمة المالية، والتي تم بذلها تحت إطار العمل الاتحادي لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة انتشار التسلح لدولة الإمارات العربية المتحدة وبالتعاون مع أصحاب المصالح على نطاق أوسع، التواصل والعمل مع الجهات الخاضعة لتنظيمنا والجهات التنظيمية الأخرى التي تتولى مسؤولية الرقابة على هذه الكيانات من خلال مذكرات التفاهم وإجراءات تبادل المعلومات ومع مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي. ولإثبات وتعزيز فعالية جهودنا، واصلنا العمل مع الجهات الخاضعة لتنظيمنا لمساعدتها على فهم التشريعات الاتحادية لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة انتشار التسلح والجزء الخاص بمواجهة غسل الأمول لسلطة دبي للخدمات المالية والامتثال لها.

خلال الفترة من سنة ٢٠١٩ الى سنة ٢٠٢١، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتوسيع نطاق أنشطة الخدمات المالية المصرح بها، حيث وضعت أنظمة تنظيمية جديدة لاستيعاب نماذج الأعمال الناشئة والمتنامية. وبشكل أكثر تحديداً، أصبحت سلطة دبي للخدمات المالية مع إدخال نظام خدمات الأموال المشرف التحوطي لمكافحة غسل الأموال لشركات خدمات الأموال المنشأة حديثًا في مركز دبي المالي العالمي. بالإضافة الى ذلك، اتسع نطاق المؤسسات المالية الخاضعة للاختصاص التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية ليشمل منصات التمويل الجماعي العقاري ومديري صناديق رأس المال المخاطر ومشغلي برامج شراء الأموال الخاصة بالموظفين ومديري البرامج. لم يتغير نطاق الأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لاختصاص سلطة دبي للخدمات المالية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ولا تزال تلك الشركات خاضعة لإشراف سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك أطرها التنظيمية لمكافحة غسل الأموال.

مع استمرار الاقتصاد الرقمي بالنمو في المنطقة، تخطط سلطة دبي للخدمات المالية لإجراء المزيد من المشاورات العامة فيما يتعلق بالاهتمام المتزايد بسرعة في السوق بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية. في أكتوبر ٢٠٢١، أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية نظام الأصول المالية الرقمية لغرض الاستثمار، الأمر الذي مكن المؤسسات المالية المرخصة من تقديم الخدمات المالية باستخدام تمثيلات رقمية مؤمنة بالتشفير (الترميز) للأصول مثل الأوراق المالية أو المنتجات المشتقة. وكانت هذه الخطوة الأولى التي اتخذتها سلطة دبي للخدمات المالية تجاه تنظيم مزودي الخدمات في هذا المجال.

وبالنسبة للأشكال الأخرى من الأصول الافتراضية، مثل التمثيلات الرقمية للقيمة والتي يمكن استخدامها للتداول أو الاستثمار أو أداء الدفعات، حسب تعريف مجموعة العمل المالي، لا تصرح سلطة دبي للخدمات المالية حاليا بتلك الأنشطة الخارجة عن نطاق الأصول المالية الرقمية لغرض الاستثمار. بالإضافة الى ذلك، يحظر القانون الاتحادي استخدامها دون تسجيل أو ترخيص مناسب. تعمل سلطة دبي للخدمات المالية حاليا على تطوير نظام محتمل للأصول الافتراضية ولترخيص مزودي خدمات الأصول الافتراضية في مركز دبي المالي العالمي.

مع زيادة الاستثمارات والتداول في الأصول الافتراضية أو الرقمية، تشير جهود معالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح الناشئة عن هذه الأنشطة بشكل متزايد الى العوائق الكبيرة التي يجب على المشرفين في جميع أنحاء العالم مواجهتها. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

- النمو في استخدام الأصول الرقمية للمعاملات عبر الحدود، والذي يشير الى عدم وجود معايير مقبولة على المستوى الدولي لترخيص الأصول الافتراضية أو الرقمية واستخدامها في التداول والتجارة؛
- ستخدام تكنولوجيا جديدة بل وغير مجربة الى حد كبير لدعم إدارتها؛
- الأثر المترتب على مزاولة أنشطة لامركزية بموجب أنظمة تفترض، وتتطلب، مزودي خدمات مركزية؛ و
- الحاجة لضمان إمكانية تتبع وإسناد المعاملات مع المحافظة على خصوصية العملاء المتصرفين بحسن نية.

نقوم بوضع ضوابط للحد من المخاطر التنظيمية التي تفرضها هذه العوامل، وذلك بالتعاون مع النظراء التنظيميين على المستوى العالمي، وبالتنسيق مع جهود وضع السياسات الاتحادية لتنظيم الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بطرح استشارة عامة وجمع الآراء لشمولها ضمن مقترحاتنا المتعلقة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية لاحقا خلال هذا العام.

نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على تقييم المخاطر لمخاطر الجريمة المالية

نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على تقييم المخاطر للترخيص/ للتسجيل

تماشيًا مع تكليفها التنظيمي، تواصل سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة إجراءات الترخيص لديها لضمان بقاء تلك الإجراءات ملائمة للغرض، ويشمل ذلك أن يكون لدى الشركات التي يتم ضمها لمركز دبي المالي العالمي فهم سليم لمتطلبات مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب وضوابط مناسبة مطبق لتلبية تلك المتطلبات. في ديسمبر ٢٠٢٠، دمجت سلطة دبي للخدمات المالية المسؤولية عن تقييم طلبات الترخيص أو التسجيل عبر وحدتها الرقابية لتوفير الموارد الكافية وتخصيص الخبرة الكافية في مراجعتنا لنماذج أعمال جميع مقدمي الطلبات.

يجب على جميع الأشخاص الذين يزاولون أنشطة الخدمات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة في مركز دبي المالي العالمي الحصول على رخصة من سلطة دبي للخدمات المالية أو التسجيل لديها، على التوالي. تستلزم هذه العملية تقييم مخاطر الجريمة المالية المرتبطة بعدد من العوامل الرئيسية، بما في ذلك، لكن دون حصر مايلي:

أ. نموذج الأعمال المقترح؛

ب. تحديد المراقبين والمستفيدين الحقيقيين والتحقق منهم؛

ج. إجراء فحوصات الأهلية والجدارة للإدارة العليا، والأنظمة والضوابط؛

د. عمليات تقييم جودة إجراءات إدارة المخاطر للحد من مخاطر الجريمة المالية.

في المرحلة الأولية لإجراءات الترخيص، تجري سلطة دبي للخدمات المالية عملية مراجعة للأهمية النسبية لمقدم الطلب ونموذج أعماله المقترح لتحديد مستوى المخاطر التي ينطوي عليها ومقدار موارد الترخيص المطلوبة لتقييم الطلب. وهذه المراجعة هي مراجعة شاملة تغطي العديد من العوامل المختلفة، بما في ذلك بلد المنشأ، وتعقيد هيكل الملكية والمستفيدين الحقيقيين ونماذج الأعمال.

منذ سنة ٢٠١٩، استلمت سلطة دبي للخدمات المالية ما مجموعه ٢٧٦ طلب ترخيص للمؤسسات المالية و٢٥ طلب تسجيل للأعمال والمهن غير المالية المحددة. تم منح ما مجموعه ١٥٩ من مقدمي طلبات المؤسسات المالية و٢٠ من مقدمي طلبات الأعمال والمهن غير المالية المحددة تراخيص ووضعية التسجيل، على التوالي. بناء على المراجعة التي أجريناها، مثلت نسبة قليلة من الطلبات التي تم سحبها خلال هذه الفترة ملفات مخاطر تجاوزت درجة تحمل سلطة دبي للخدمات المالية للمخاطر. حين يثير أي طلب مخاوف جوهرية أثناء مرحلة تحديد المخاطر الأولية المذكورة أعلاه، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية باتخاذ تدابير العناية الواجبة المعززة وتقوم بتصعيد المسألة الى كبار مدراء الحالة.

يقوم أولئك المدراء عندئذ بتقييم المخاطر التي يمثلها ذلك الطلب ويتخذون خطوات للحد منها في المرحلتين السابقة واللاحقة لطلب الترخيص والتسجيل. في حال كانت لا تزال هناك مخاوف جوهرية، حتى بعد الأخذ بالحسبان برنامج مكافحة الجرائم المالية لمقدم الطلب، يتم تبليغ مقدم الطلب بالنتائج التي توصلت اليها سلطة دبي للخدمات المالية ويختار مقدم الطلب في معظم الحالات سحب طلبه.

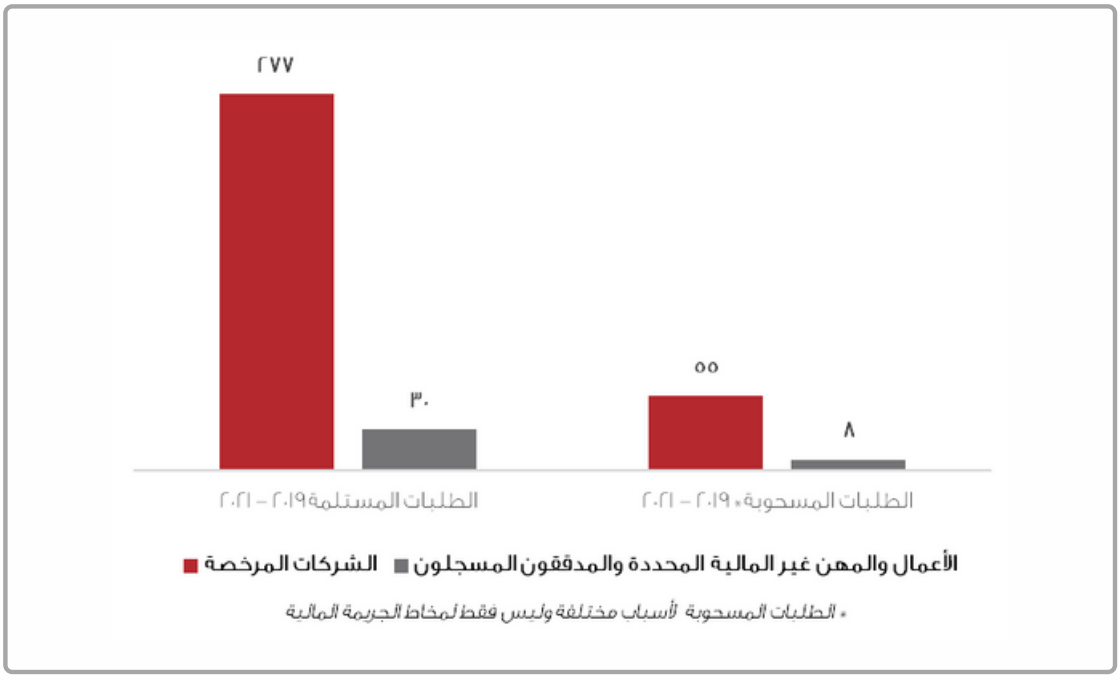

نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على تقييم المخاطر للإشراف

طبقت سلطة دبي للخدمات المالية نهجًا قائمًا على تقييم المخاطر منذ سنة ٢٠١٣، بناء على فهم شامل للمخاطر على مستوى القطاعات ونماذج الأعمال والمؤسسات. منذ سنة ٢٠١٩، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية تعزيز نهجها القائم على تقييم المخاطر للإشراف، والذي يأخذ بعين الاعتبار التقييم الوطني للمخاطر لدولة الإمارات العربية المتحدة وعمليات تقييم المخاطر الأخرى. وعلى وجه الخصوص، عملت سلطة دبي للخدمات المالية على تحسين إجراءات التقييم للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بشأن نقاط بيانات المخاطر الكامنة ونقاط بيانات الرقابة التي تغذي ملف مخاطر الشركة. في حال عدم اعتبار مستويات ملف المخاطر أو الرقابة كافية، يتم تصعيد المسألة إلى الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية لتخصيص الموارد والإشراف المستمر، إما بشكل مستمر أو لحين حل مشكلات معينة أو معالجتها بما يرضي سلطة دبي للخدمات المالية. يبين القسم التالي نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على تقييم المخاطر في مختلف المجالات الإشرافية.

برنامج رخصة اختبار الابتكار

رخصة اختبار الابتكار لسلطة دبي للخدمات المالية هي رخصة خدمات مالية يتم منحها للشركات التي ترغب باختبار حلولها المبتكرة ضمن بيئة خاضعة للتنظيم. رخصة اختبار الابتكار هي بيئة اختبار خاضعة للرقابة تساعد على تبني التكنولوجيا والابتكار في الخدمات المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي تحت فحص تنظيمي دقيق. ضمن نطاق رخصة اختبار الابتكار، تكون الشركات مقيدة بحجم الأعمال التي يمكن مزاولتها في ومن مركز دبي المالي العالمي وتتمتع بمرونة بعض الاعفاءات والتعديلات على قواعد سلطة دبي للخدمات المالية لمساعدتها على اختبار منتجاتها أو خدماتها المبتكرة دون أي عبء تنظيمي غير ضروري. تجدر الإشارة الى أنه على الرغم من منح بعض الاعفاءات والتعديلات على القواعد، الا أن الالتزام التام بقواعد مكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية هو أمر إلزامي في جميع الأوقات. تتبع سلطة دبي للخدمات المالية نهجًا قائمًا على تقييم المخاطر عند ترخيص الشركات ضمن إطار رخصة اختبار الابتكار والإشراف عليها.

منح رخصة اختبار الابتكار

لتمكين مقدمي طلبات الحصول على رخصة اختبار الابتكار من اختبار نماذج أعمالهم ومنتجاتهم وخدماتهم المالية المبتكرة، تقوم السلطة بمنحهم بعض الاعفاءات والتعديلات على قواعدها. الا أنه لا يتم الاعفاء عن ضوابط الجريمة المالية أو تعديلها، ويجب على جميع مقدمي الطلبات، في جميع الأوقات، إثبات الالتزام التام بالنظام التشريعي لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب المطبق في مركز دبي المالي العالمي. وبالتالي، يتوجب على جميع مقدمي الطلبات وضع ضوابط لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب تتناسب مع مخاطر وتعرضات الجريمة المالية التي يمثلها نموذج أعمال الشركة والمحافظة عليها. ويشمل ذلك وضع أطر رقابة مناسبة تبين أنواع عملاء مقدم الطلب وطبيعة الأنشطة التجارية ومناطق الاختصاص ذات الصلة والنظراء والتعهيد وقنوات التسليم واستخدام التقنيات الجديدة وقيمة وحجم وتعقيد أنشطة المعاملات، بالإضافة الى أمور أخرى.

منذ إطلاق البرنامج في مايو ٢٠١٧، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتنظيم سبع دورات لطلبات الحصول على رخصة اختبار الابتكار. تم استلام ما مجموعه ١٢٨ طلباً؛ استوفى ٦٧ منها معايير الأهلية لسلطة دبي للخدمات المالية وتم قبولها ضمن الدورات المعنية. وتم منح ١٤ طلباً، من أصل ٦٧طلباً، رخصة اختبار الابتكار وقام ٣٧ من المتقدمين بسحب طلباتهم قبل الترخيص. يوضح الرسم البياني التالي تفاصيل نماذج أعمال مقدمي الطلبات والطلبات التي تمت الموافقة عليها.

مقدمو طلبات الحصول على رخصة اختبار الابتكار حسب نموذج الأعمال

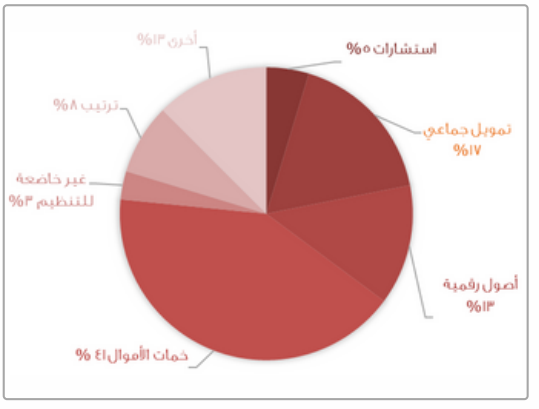

مقدمو طلبات الحصول على رخصة اختبار الابتكار الذين تم قبولهم حسب نموذج الأعمال

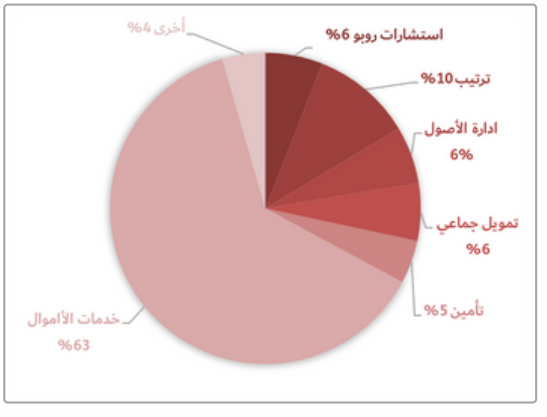

الإشراف على الشركات الحاصلة على رخصة اختبار الابتكار

بعد منح رخصة اختبار الابتكار، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بمراقبة الشركات الحاصلة على هذه الرخصة عن كثب وباستمرار. ويشمل ذلك عقد اجتماعات منتظمة مع الإدارة العليا بما في ذلك مسؤولي الإمتثال وإعداد تقارير غسل الأموال؛ وعمليات المراجعة المكتبية للمنتجات أو الخدمات المقدمة؛ ومراجعة ملف العميل عند بدء عمليات الشركة لاختبار مستوى التزامها بقواعد مكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية.

تجري سلطة دبي للخدمات المالية بشكل عام عملية مراجعة ملف العميل في الوقت الذي تبدأ فيه الشركة بعلاقة التعامل مع أول عميل لها. وتهدف هذه المراجعة الى تقديم ملاحظات سريعة وفعالة حول ممارسات بدء علاقة التعامل مع العملاء وتقييم مستويات الرقابة داخل الشركة. بناء على نموذج الأعمال، قد تجري سلطة دبي للخدمات المالية أيضا مراجعة على نطاق أوسع للجرائم المالية من خلال تقييم مخاطر الأعمال لمكافحة غسل الأموال لتغطية أنظمة مراقبة المعاملات.

تتم معالجة أية نتائج هامة تم التوصل اليها من خلال خطط الحد من المخاطر الرسمية التي تضعها سلطة دبي للخدمات المالية. عند الإنجاز، تجري سلطة دبي للخدمات المالية عمليات مراجعة للمتابعة والتحقق من معالجة المشاكل و/أو المخالفات التنظيمية المحددة بالكامل بشكل مرضي لها. في حال عدم معالجة أية شركة حاصلة على رخصة اختبار الابتكار للمشاكل خلال المدة الزمنية المتفق عليها، تقوم السلطة، كجزء من رقابتها الإشرافية، بالنظر في اتخاذ إجراء رسمي والذي قد يشمل ايقاف رخصة اختبار الابتكار للشركة.

الشركات المرخصة لتقديم خدمات الأموال

في أبريل ٢٠٢٠ ، عملت سلطة دبي للخدمات المالية على توسيع نطاق أنشطة الخدمات المالية المصرح بها بوضع نظام شامل لخدمات الأموال. وبالنظر الى طبيعة نظام خدمات الأموال كنظام حديث نسبياً والمخاطر المرتبطة به، قررت سلطة دبي للخدمات المالية قبول كيانات خدمات الأموال القائمة من خلال مسار الترخيص العادي فقط وتوجيه جميع شركات خدمات الأموال الناشئة الى برنامج رخصة اختبار الابتكار. ويمكن هذا الأمر سلطة دبي للخدمات المالية من مراقبة الكيانات الناشئة عن كثب في بيئة خاضعة للتنظيم قبل السماح لها بتقديم خدماتها على نطاق أوسع.

كما يساعد هذا النهج الشركات الناشئة على ضمان أن يكون إطار الامتثال لديها ملائما للغرض لمواكبة أي نمو متوقع في الأعمال.

قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتحديث نهجها القائم على تقييم المخاطر للترخيص والإشراف وذلك على وجه التحديد من أجل معالجة المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخدمة المالية. ويشمل ذلك، لكن دون حصر، ما يلي:

- تخصيص موارد خبيرة من فريق مكافحة الجرائم المالية الى فريق الترخيص والرقابة على رخصة اختبار الابتكار؛
- تقييم نموذج الأعمال مع تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال لأعمال مقدم الطلب؛
- تقييم أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح المقترحة؛
- تقييم أهلية وجدارة مسؤولي إعداد تقارير غسل الأموال المقترحين. كما تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية أن يكون مسؤولو إعداد تقارير غسل الأموال المقترحون على اطلاع تام بجميع تشريعات مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار التسلح التي تنطبق على الشركة المحددة في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- الاختبار المبكر لأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار التسلح من خلال اختبار تنفيذ التزامات إعداد التقارير لوحدة المعلومات المالية، المكتب التنفيذي للجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير (لجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة) وأية تقارير إشرافية محددة وعمليات المراجعة المكتبية وعمليات مراجعة ملفات العملاء

واختبار أطر معالجة الدفعات لمراقبة المعاملات وضوابط فحص العقوبات.

الامتثال للعقوبات

الامتثال للعقوبات هي أحد الأولويات التنظيمية الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية. يشمل الإطار الرقابي لسلطة دبي للخدمات المالية تقييم الامتثال للعقوبات المالية المستهدفة وفقا لقواعد سلطة دبي للخدمات المالية، والتي تلزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالمحافظة على أنظمة وضوابط كافية لإثبات إمتثالها بجميع العقوبات النافذة المفروضة بناءاً على النتائج التي توصلت اليها الأمم المتحدة وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ومجموعة العمل المالي.

منذ منتصف سنة ٢٠١٩، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية عملية مراجعة الامتثال والتي تشمل عمليات المراجعة الميدانية وغير الميدانية والموضوعية للتحقق من تقيد الأشخاص المعنيين بالالتزامات المتعلقة بالعقوبات التي تنطبق في مركز دبي المالي العالمي.

عمليات المراجعة الميدانية بشأن العقوبات المالية المستهدفة

فيما يتعلق بعمليات مراجعة الامتثال الميدانية، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية، تماشيًا مع خطتها الرقابية، تقييم امتثال الشركات بالعقوبات المالية المستهدفة ضمن القطاعات التي تشرف عليها. وقد لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية، حتى تاريخ هذا التقرير، أن هناك عدد قليل من المخالفات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة من جانب الأشخاص المعنيين. تنتشر المخالفات بشكل عام في الشركات المرخصة حديثاً التي قد تكون أقل إلمامًا بأنظمة مكافحة غسل الأموال، الأمر الذي يؤكد أهمية جهود سلطة دبي للخدمات المالية للتعامل معهم مبكراً. تشمل المواضيع الشائعة التي لاحظتها سلطة دبي للخدمات المالية منذ منتصف عام ٢٠١٩ الإخفاق في إجراء التحقق باستمرار عن العملاء والنظراء لتحديد ما إذا كانوا يخضعون للعقوبات وعدم كفاية سياسات وإجراءات الامتثال للعقوبات.

عمليات المراجعة الموضوعية بشأن العقوبات المالية المستهدفة

في أوائل سنة ٢٠٢١، بدأت سلطة دبي للخدمات المالية عملية مراجعة لقسم العقوبات في إقرار مكافحة غسل الأموال للسلطة لسنة ٢٠٢٠ المقدم من جميع الأشخاص المعنيين. كان الغرض من المراجعة الموضوعية بشأن العقوبات المالية المستهدفة لسنة ٢٠٢١ تقييم ما إذا كان جميع الأشخاص المعنيين ملتزمين بإجراءات العقوبات المبينة في قرار مجلس الوزراء الاتحادي رقم ٧٤ لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر عن الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠، وتقييم فعالية أنظمة وضوابط الشركات. تم اختيار عينة من الشركات التي تمثل شريحة من مختلف القطاعات من الشركات الخاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية لمزيد من المتابعة. ويسر سلطة دبي للخدمات المالية ملاحظة إجراء الأشخاص المعنيين المختارين لجميع عمليات المراجعة المنتظمة لقاعدة عملائهم لضمان الالتزام بإخطارات العقوبات والتشريعات المعمول بها. ومن النتائج الرئيسية لهذه المراجعة تحديث قسم العقوبات في الإقرار السنوي لمكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية لمساعدة الشركات على تعزيز وتحسين جودة وتوافق البيانات الواردة في التقارير. سيكون التقرير النهائي الناتج عن المراجعة الموضوعية بشأن العقوبات المالية المستهدفة لسنة ٢٠٢١ متاحًا على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية في سنة ٢٠٢٢.

التحسينات التي أجريت على الإقرار السنوي لمكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية

في يوليو 2021، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية تحسينات على الإقرار السنوي لمكافحة غسل الأموال لها بتوسيع قسم الامتثال بالعقوبات المالية المستهدفة. إقرار مكافحة غسل الأموال هو إطار تصديق ذاتي، حيث يجب على الأشخاص المعنيين بموجبه التصديق على أن لديهم أنظمة وضوابط مناسبة لمراقبة القرارات والعقوبات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ودولة الإمارات العربية المتحدة ومجموعة العمل المالي، والتشريعات المعمول بها المتعلقة بالعقوبات التي تنطبق في مركز دبي المالي العالمي باستمرار. حددت التحسينات نقاط بيانات مثل قوائم الأشخاص المحددين لتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح (الصادرة عن الأمم المتحدة ودولة الإمارات العربية المتحدة) والتي تم تحديدها كحالات تطابق إيجابية خاطئة مقابل حالات التطابق الصحيحة من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

إرشادات بشأن العقوبات المالية المستهدفة

بالتنسيق مع لجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة، عممت سلطة دبي للخدمات المالية إرشادات بشأن العقوبات المالية المستهدفة على المنشآت الخاضعة لتنظيمها في مركز دبي المالي العالمي خلال شهري مايو ونوفمبر سنة 2021. يمكن الاطلاع على الإرشادات بشأن العقوبات المالية المستهدفة عبر الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية أو بشكل مباشر عبر الموقع الإلكتروني للجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة.

التحديثات على إجراءات التفتيش بشأن العقوبات المالية المستهدفة لسلطة دبي للخدمات المالية

تقيّم سلطة دبي للخدمات المالية، كجزء من نموذج تحديد درجات المخاطر المطبق على الأشخاص المعنيين، إطار المخاطر الكامنة والرقابة للعديد من مجموعات المخاطر، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب. وتوجد ضمن مجموعة مخاطر مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب المحددة عناصر مخاطر محددة تشمل العقوبات.

يُتوقع بشكل عام أن تغطي سياسات وإجراءات الامتثال للعقوبات المالية المستهدفة وأطر فحص العقوبات المنفذة في المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة عنصر مخاطر العقوبات. ومع إصدار قرار مجلس الوزراء رقم ٧٤ لسنة ٢٠٢٠، أصدرت لجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة إرشادات جديدة بشأن العقوبات المالية المستهدفة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، وتم وضع آلية إعداد تقارير جديدة لحالات التطابق المحتملة وحالات التطابق المؤكدة للعقوبات المالية المستهدفة عبر بوابة goAML[٢] التابعة لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر أغسطس ٢٠٢١. وفي سنة ٢٠٢٠، قامت سلطة دبي للخدمات المالية أيضًا بتحديث إجراءات التفتيش بشأن العقوبات المالية المستهدفة لتغطي المجالات التالية:

- الحوكمة؛
- تقييم مخاطر الأعمال لمكافحة غسل الأموال فيما يتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة؛
- عمليات تقييم مخاطر العملاء؛
- الرقابة والضوابط؛

٢ نظام goAML هو أداة مقبولة على المستوى الدولي طورها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة السلطات الوطنية في جهودها لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

- أدوات رصد الأفراد والجهات الخاضعة للعقوبات ؛
- تقييم أدوات الرصد الآلية؛
- إدارة التنبيهات والتحقيق فيها؛ و
- التزامات إعداد التقارير.

التحسينات على الإخطارات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة

يتوجب على الأشخاص المعنيين تبليغ سلطة دبي للخدمات المالية فورًا عند علمهم باحتمالية مزاولتهم لأي نشاط أو أنهم على وشك مزاولة أي نشاط، أو امتلاكهم لأية أموال أو أصول أخرى أو أنهم على وشك امتلاك أية أموال أو أصول أخرى، أو تنفيذهم لأية أعمال أخرى أو أنهم على وشك تنفيذ أية أعمال أخرى عن أو نيابة عن أي شخص، في حال كانت مزاولة ذلك النشاط أو امتلاك تلك الأموال أو الأصول الأخرى أو تنفيذ تلك الأعمال تشكل أو قد تشكل مخالفة لأية عقوبة أو قرار ذي صلة صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو قائمة الإرهاب المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

بالإضافة الى ذلك، تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية من الأشخاص المعنيين إبلاغ سلطة دبي للخدمات المالية بأسرع وقت ممكن عند علمهم بأية مسألة عقوبات متعلقة بهم أو بأي عضو في مجموعتهم والتي قد ينتج عنها آثار سلبية على السمعة. ويشمل ذلك بشكل عام أيضا العقوبات الوطنية أو الإقليمية الثانوية الصادرة عن جهات مثل الاتحاد الأوروبي أو خزانة صاحبة الجلالة للمملكة المتحدة أو مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للولايات المتحدة الأمريكية.

في أغسطس ٢٠٢١، أطلقت لجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة آلية إعداد تقارير جديدة لحالات التطابق المحتملة وحالات التطابق المؤكدة للعقوبات المالية المستهدفة عبر بوابة goAML. تم إبلاغ جميع الأشخاص المعنيين بآلية إعداد التقارير الجديدة للعقوبات المالية المستهدفة. كما يوجد لدى سلطة دبي للخدمات المالية صندوق بريد مخصص خاضع لرقابة فريق مكافحة الجرائم المالية لاستلام جميع الإخطارات الموجهة عبر goAML.

عند استلام الإخطارات، تواصلت سلطة دبي للخدمات المالية مع الأشخاص المعنيين لتقييم مستوى فهمهم والتزامهم بمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة الجديدة. تجدر الإشارة الى أن هناك عدد من الأشخاص المعنيين الذين وجهوا أيضًا إخطارات فيما يتعلق بالعقوبات الثانوية. تستخدم سلطة دبي للخدمات المالية هذه الإخطارات بشكل عام لعقد مناقشات مع الأشخاص المعنيين حول إطار الامتثال بالعقوبات الخاص بهم.

عمليات المراجعة القطاعية والموضوعية

تماشيًا مع خطة العمل التشغيلي السنوية لسلطة دبي للخدمات المالية، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية بعض عمليات المراجعة الموضوعية لفهم وتقييم مخاطر الجريمة المالية في القطاعات الخاضعة لإشرافها في مركز دبي المالي العالمي.

مخاطر الجريمة المالية في قطاع الوساطة في مركز دبي المالي العالمي

في منتصف سنة ٢٠٢٠، بدأت سلطة دبي للخدمات المالية عملية مراجعة لتقييم جودة عمليات تقييم مخاطر الأعمال لمكافحة غسل الأموال التي تجريها كل شركة ضمن عينة الشركات العاملة في قطاع الوساطة. كان الغرض من المراجعة تحديد مدى وضع الشركات المختارة لبرامج الالتزام بمكافحة غسل الأموال الخاصة بها استناداً على عمليات تقييم مخاطر الأعمال لمكافحة غسل الأموال واختبار العلاقة بين تقييم مخاطر الأعمال لمكافحة غسل الأموال وجودة وفعالية الأنظمة

والضوابط التي تطبقها الشركات بخصوص عمليات تقييم مخاطر العملاء ومتطلبات العناية الواجبة.

تضمنت المراجعة تقييمًا مكتبيًا لمستندات الشركة وعقد اجتماعات افتراضية وعمليات مراجعة ملفات العملاء لإجراء المزيد من الاختبار. وحددت المراجعة نقاط ضعف متعددة، وقدمت سلطة دبي للخدمات المالية ملاحظات لكل من الشركات على حدة لمعالجة أوجه القصور المحددة. وتم إرسال خطاب موجه إلى رؤساء الشركات المرخصة يحثهم على النظر في النتائج التي تم التوصل اليها في سياق عملياتهم وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تحسينات على الإجراءات. تم إصدار التقرير النهائي في نوفمبر ٢٠٢١ وهو متاح على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية. تعتزم سلطة دبي للخدمات المالية عقد جلسة تواصل حول نتائج هذه المراجعة في أوائل سنة ٢٠٢٢.

المراجعة المواضوعية للمتابعة والتركيز على مخاطر التمويل التجاري والعمل الموضوعي الذي يغطي أنظمة وضوابط البنوك المراسلة والتحويلات المالية الإلكترونية في مركز دبي المالي العالمي

في سنة ٢٠١٧، أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية نتائج المراجعة الموضوعية بشأن التمويل التجاري. تضمنت المراجعة الموضوعية تقييمًا لأنظمة وضوابط العقوبات، بما في ذلك مشاركة المؤسسات المالية في تجارة السلع ذات الغرض المزدوج وتسهيل المعاملات على المستوى الدولي. وفي سنة ٢٠٢٠، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعة موضوعية للمتابعة والتركيز على مخاطر التمويل التجاري. كانت هذه المراجعة المواضيعية تهدف تحديداً الى اختبار ردود الشركات على النتائج الموضوعية السابقة لسنة ٢٠١٧ لسلطة دبي للخدمات المالية وبالتالي قدمت أيضا تقييمًا للفعالية الرقابية لسلطة دبي للخدمات المالية، أي ما إذا كان استخدامنا للأعمال الموضوعية والإصدارات حول الممارسات الجيدة والضعيفة يساعد على تحسين معايير الامتثال في هذا المجال الذي ينطوي على درجة عالية من المخاطر.

بالإضافة الى ذلك، أنجزت سلطة دبي للخدمات المالية أيضًا، خلال سنة ٢٠٢٠، عملًا موضوعياً يغطي أنظمة وضوابط البنوك المراسلة والتحويلات المالية الإلكترونية المطبقة في عينة من المؤسسات المالية المرخصة من سلطة دبي للخدمات المالية. وتضمن ذلك تقييم الإجراءات المطبقة لإدارة العقوبات المالية المستهدفة. ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة التي لوحظت في العينة ما يلي:

- استخدام "المنطق الضبابي" لحالات التطابق المحتملة في الأسماء والعناوين وغيرها من وسائل التعريف؛
- استخدام الشركات الكبرى موظفين مخصصين في مراكز المجموعة للتحقق من الأسماء وإدارة حالات التطابق المحتملة (لحين استبعادها بشكل مُرضٍ)؛
- الفحص المتزامن من قبل الكيان القائم في مركز دبي المالي العالمي؛
- استخدام أنظمة خاصة معترف بها في المجال لأغراض الرصد والتحقق المنتظم؛ و
- استخدام موارد على نطاق أوسع لإدارة مخاطر العقوبات المالية المستهدفة في التمويل المرتبط بالتجارة، مثل أنظمة فحص وتتبع السفن للمكتب البحري الدولي.

سيكون التقرير النهائي لكلتا عمليتي المراجعة متاحًا على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية في أوائل سنة ٢٠٢٢.

في أوائل سنة ٢٠٢١، بدأت سلطة دبي للخدمات المالية عملية مراجعة للشركات المرخصة للعمل كمكاتب تمثيلية في مركز دبي المالي العالمي. المكاتب التمثيلية مرخصة لتسويق المنتجات والخدمات المالية التي توفرها المجموعة التي تشكل تلك المكاتب جزءاً منها، ولكنها غير مرخصة بخلاف ذلك لمزاولة الخدمات المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي. تضمنت عملية المراجعة مراجعة جودة وفعالية تقييم مخاطر الأعمال لمكافحة غسل الأموال لكل شركة مع سياساتها وإجراءاتها التي تغطي الامتثال في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات. سيتم نشر نتائج هذه المراجعة في أوائل سنة ٢٠٢٢.

فعاليات التواصل

تستمر سلطة دبي للخدمات المالية في التواصل مع المنشآت الخاضعة لتنظيمها من خلال العديد من جلسات التواصل والتحسينات على موقعها الإلكتروني.

منذ سنة ٢٠١٩، ركزت جهود التواصل لسلطة دبي للخدمات المالية على الامتثال للعقوبات المالية المستهدفة. بالإضافة الى ذلك، عقدت سلطة دبي للخدمات المالية عدداً من الجلسات المخصصة لمقدمي طلبات الحصول على رخصة اختبار الابتكار والتي تركز على مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والأنظمة والضوابط التي تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية من مقدمي طلبات الحصول على رخصة اختبار الابتكار ووضعها وتطبيقها. كان الهدف من هذه الجلسات تعزيز معرفة مقدمي طلبات الحصول على رخصة اختبار الابتكار حول أهمية ضوابط مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار التسلح والالتزام بها.

في أوائل سنة ٢٠٢١، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتحديث موقعها الإلكتروني ليكون قسم الامتثال بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات متاحًا بسهولة أكبر ولتحديث جميع الملاحظات الإرشادية ذات العلاقة. كما وضعت سلطة دبي للخدمات المالية الخطابات الموجهة إلى "مسؤولي إعداد تقارير غسل الأموال"، وهي خطابات تستهدف مسؤولي إعداد تقارير غسل الأموال للتواصل معهم بشكل مباشر بشأن المسائل ذات الصلة. على سبيل المثال، استُخدمت هذه الخطابات لإبلاغ مسؤولي إعداد تقارير غسل الأموال بالإرشادات الجديدة على المستوى الاتحادي، والإشعارات (مثل مناطق الاختصاص ذات المخاطر العالية) والتغييرات على قرارات مجلس الآمن التابع للأمم المتحدة وقوائم الإرهاب لدولة الإمارات العربية المتحدة.

في سبتمبر ٢٠٢١، بعد إنشاء اللجنة الفرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استضافت سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس 2021، اجتماعًا بين اللجنة الفرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدولة الإمارات العربية المتحدة والقطاع الخاص العامل في مركز دبي المالي العالمي.

الإقرار السنوي لمكافحة غسل الأموال لسلطة دبي للخدمات المالية – تحليل

في يوليو ٢٠١٣، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية نموذج الإقرار السنوي لمكافحة غسل الأموال، والذي تم إدخاله لاحقًا كنموذج إلكتروني في يوليو ٢٠١٧. يتطلب إقرار مكافحة غسل الأموال من الأشخاص المعنيين تقييم الامتثال بشكل ذاتي وهو يزود سلطة دبي للخدمات المالية بالبيانات النوعية الرئيسية. يوفر هذا التقديم التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية لمحة سريعة شاملة عن بيئة ومخاطر الجريمة المالية لجميع الشركات الخاضعة للرقابة في مركز دبي المالي العالمي في وقت محدد. تشكل المعلومات المقدمة في إقرار مكافحة غسل الأموال جزءًا من عملية تقييم المخاطر المكتبية التي نجريها قبل الزيارة الميدانية لتقييم المخاطر. ويساعد إقرار مكافحة غسل الأموال كذلك في عملية الاختيار وتحديد أولوية الشركات للقيام بالزيارات الميدانية لتقييم المخاطر.

بالنسبة للتقارير الواجب تقديمها بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٢١، استلمت سلطة دبي للخدمات المالية ٩٨% من إقرارات مكافحة غسل الأموال ٢٠٢١ في الوقت المحدد. تثير التأخيرات في تقديم إقرار مكافحة غسل الأموال بعض المخاوف، وبالتالي أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية عن هذه الفترة التي يغطيها التقرير خطابًا بشأن المخاوف الرقابية إلى الأشخاص المعنيين الذين لم يقدموا الإقرار بحلول الموعد النهائي المحدد، مما أدى إلى تقديم إقرار مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٢١ فورًا. لا تتسامح سلطة دبي للخدمات المالية مع أية تأخيرات في التقديم أو الإبلاغ وتتخذ خطوات وإجراءات رسمية فورية تجاه الأشخاص المعنيين غير الملتزمين. يجب على الأشخاص المعنيين التأكد من أن برامج الرقابة لديهم تأخذ بعين الاعتبار هذه المواعيد النهائية الإلزامية لتجنب اتخاذ أي إجراء تنظيمي.

زودت إقرارات مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٢١[٣] سلطة دبي للخدمات المالية برؤية حول المجالات التالية:

رضى الإدارة العليا عن إطار مكافحة الجرائم المالية

يوفر إقرار مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٢١ معلومات حول مستوى رضى الإدارة العليا عن قيام الشخص المعني بتقييم إطار مكافحة الجرائم المالية الخاص به بشكلٍ كافٍ. تغطي المراجعة المجالات التالية:

٣ يغطي إقرار مكافحة غسل الأموال لسنة٢٠٢١ الفترة التي يغطيها التقرير من ١ أغسطس ٢٠٢٠ الى ٣١ يوليو ٢٠٢١.

تقييم الإدارة العليا لإطار مكافحة الجرائم المالية

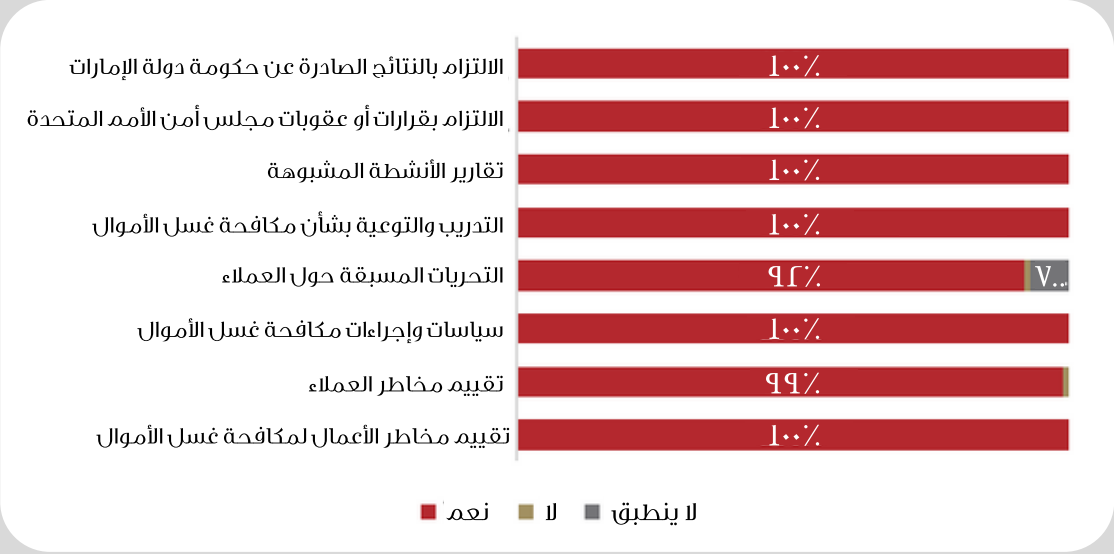

* نسبة الـ ٧% من الأشخاص المعنيون التي لا تنطبق عليهم تدابير العناية الواجبة هم مكاتب تمثيلية.

يشمل إقرار مكافحة غسل الأموال عناصر عمليات التقييم الذاتي، بما في ذلك آراء الإدارة العليا لكل شركة معدة للتقارير بشأن جودة إطار مكافحة الجرائم المالية لشركاتهم. حسبما هو مبين أعلاه، تؤكد إدارة جميع الشركات تقريبًا رضاها. إلا أن هذه الآراء المتفائلة لا تعكس بشكل عام النتائج التي تم التوصل اليها من زيارات تقييم المخاطر التي تم القيام بها مؤخرًا وعمليات المراجعة الموضوعية التي أجرتها سلطة دبي للخدمات المالية بشكل مستقل عن إدارة الشركات. تذكر سلطة دبي للخدمات المالية الإدارة العليا بأخذ نتائج سلطة دبي للخدمات المالية بالحسبان عند النظر في التقييم الذاتي.

المنتجات أو الخدمات الجديدة

زودت إقرارات مكافحة غسل الأموال السنوية سلطة دبي للخدمات المالية ببيانات حول تطوير أية منتجات أو خدمات جديدة. منذ سنة ٢٠١٩، لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن أغلبية الأشخاص المعنيين الذين أبلغوا عن تطوير منتجات أو خدمات جديدة مرتبطون بشكل رئيسي بممارسات الأعمال الجديدة، بما في ذلك آليات وقنوات توصيل جديدة وشركاء جدد. ويعد ذلك أحد مجالات التركيز الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية، وسنواصل مراقبة كيفية تطور هذا المجال.

إبلاغ الأشخاص المعنيين عن تطوير منتجات أو خدمات جديدة

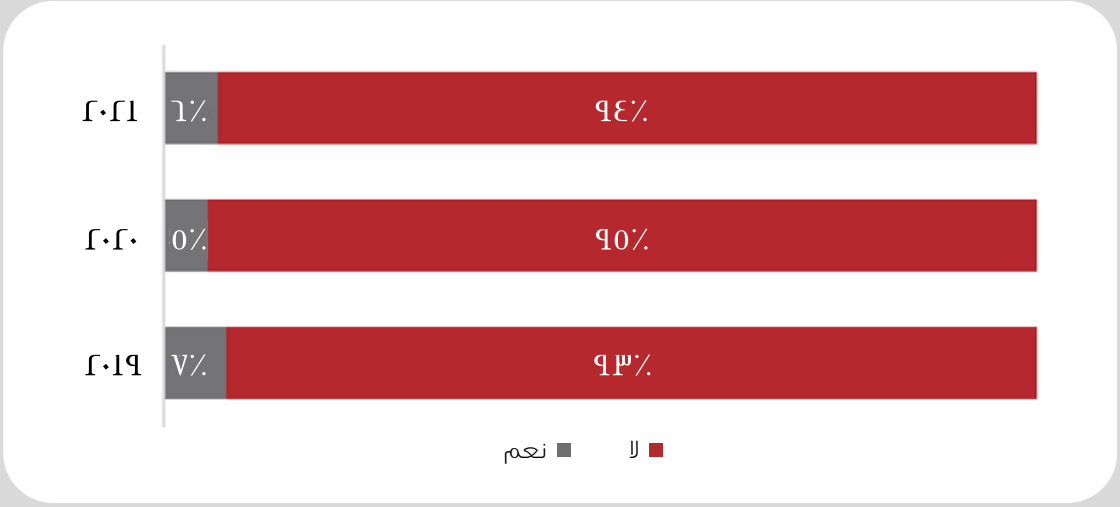

نوع العملاء وأنشطتهم

زودت إقرارات مكافحة غسل الأموال السنوية سلطة دبي للخدمات المالية ببيانات حول عدد العملاء، وأنواع العملاء والأساس الذي يتم بناء عليه تصنيف أولئك العملاء كأشخاص منكشفون سياسيًا.

في سنة ٢٠٢١، أبلغ الأشخاص المعنيون عن ١١١,١٧٨ علاقة عملاء. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٤٠% في عدد العملاء منذ سنة ٢٠١٩. وتجدر الإشارة أيضا الى أنه كانت هناك زيادة بنسبة ٤.٥% في عدد الكيانات المعدة للتقارير[٤].

بناء على بيانات إقرار مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٢١، يمثل العملاء الذين تم تصنيفهم كأشخاص طبيعيين ٥٢% من إجمالي العملاء، أي ما يمثل زيادة بنسبة ٢٤% منذ سنة ٢٠١٩. ويمثل الأشخاص الاعتباريون ٤٧% من إجمالي العملاء، وتمثل الترتيبات القانونية ما نسبته ١%. أبلغ الأشخاص المعنيون أيضًا بأن ٣٣% من عملائهم الذين تم تصنيفهم كأشخاص اعتباريين و/أو كترتيبات قانونية يعتبر أن لديهم هياكل ملكية معقدة[٥].

استمر عدد العملاء الحاصلين على الخدمات بالارتفاع من ٧٩ ألفًا في سنة ٢٠١٩ الى ٩٢ ألفًا في سنة ٢٠٢١، مما يدل على استمرار الاهتمام بالحصول على الخدمات من مركز دبي المالي العالمي على الرغم من تأثير جائحة كوفيد -١٩ على المستوى العالمي. وفي هذا الصدد ، تتجلى وضوحاً مكانة مركز دبي المالي العالمي كمركز للأعمال المالية من خلال الجزء الكبير من العملاء غير المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة:

٤ لأغراض المقارنة، لا يشمل هذا العدد الشركات المرخصة لتشغيل مكاتب تمثيلية نظرًا الى أنه يحظر على تلك الشركات إلحاق العملاء.

٥ تعرّف سلطة دبي للخدمات المالية الهياكل المعقدة بأنها أشخاص اعتباريين أو ترتيبات قانونية بمستويين أو أكثر. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الإبلاغ عن هذه المعلومات.

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تفاوتت نسبة العملاء غير المقيمين من ٥٤% في عام ٢٠١٩ الى مستوى منخفض بلغ ٤٣% عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠٢١، شكل العملاء غير المقيمين ما نسبته ٥١% من إجمالي العملاء. وانخفضت نسبة العملاء الذين يُعتبرون منكشفون سياسيًا لتصل إلى ١١% في عام ٢٠٢١ مقارنة بـ١٣% خلال ٢٠١٩، مما يشير إلى انخفاض نسبي في عدد العملاء من الأشخاص المنكشفون سياسياً.

عدد العملاء مقابل عدد الشركات المعدة للتقارير

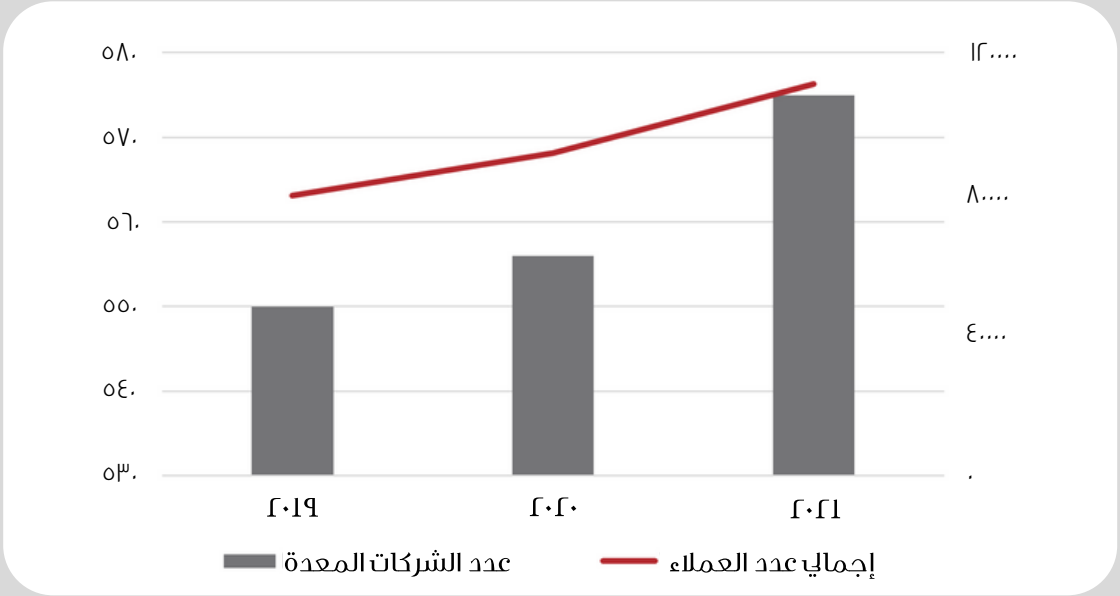

نسبة العملاء غير المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة

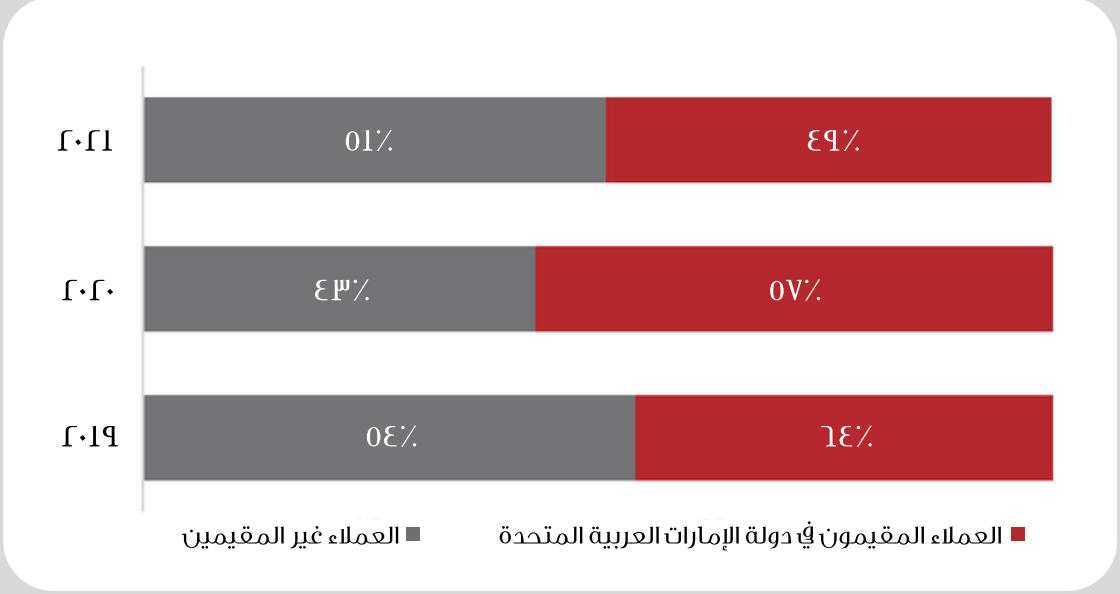

نسبة العملاء المحددين كأشخاص منكشفون سياسيًا

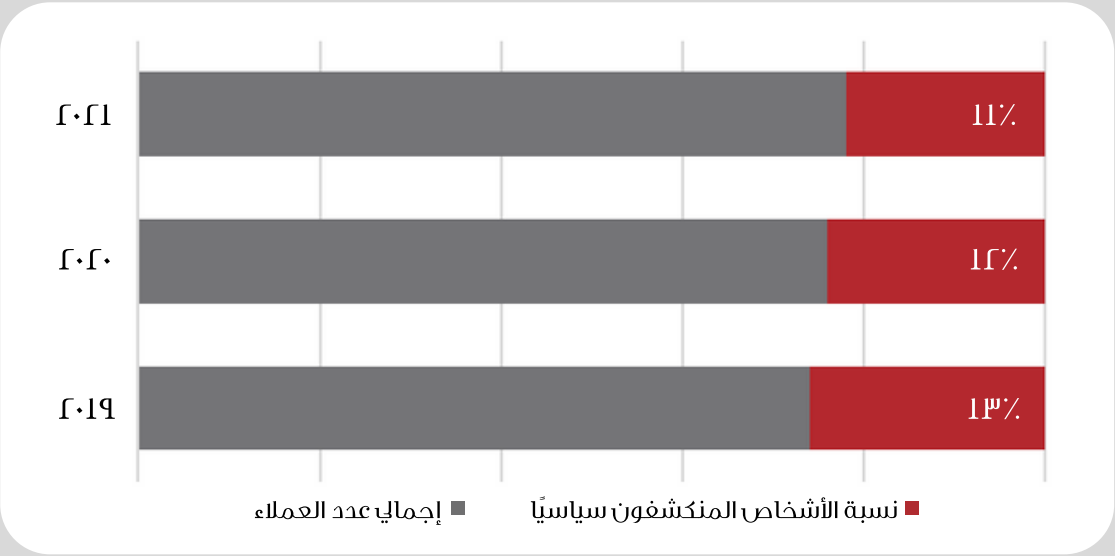

التسجيل في منصة goAML لوحدة المعلومات المالية

يتوجب على جميع الأشخاص المعنيين التسجيل في منصة goAML لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة لأغراض تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة بموجب القاعدة ١٣-٣-١(ج) من الجزء الخاص بمكافحة غسل الأموال ضمن كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية والتشريعات الاتحادية لمكافحة غسل الأموال.

للتحقق من وفاء الأشخاص المعنيين بالالتزامات أعلاه، تطلب سلطة دبي للخدمات المالية من الأشخاص المعنيين التأكيد خطيًا على إتمام التسجيل بالكامل للدخول الى المنصة لتقديم تقارير الأنشطة المشبوهة الخارجية. بموجب ذلك التسجيل، يتم تفعيل التنبيهات التلقائية من قبل لجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالأفراد أو الكيانات المدرجة والواجب مراقبتها من حيث العقوبات.

بالنسبة للفترة التي يغطيها التقرير، تشير سلطة دبي للخدمات المالية الى أن ٩٩% من الأشخاص المعنيين أكدوا حاليًا إتمام إجراءات التسجيل في منصة goAML بالكامل. أما النسبة المتبقية ١% فقد قامت بإتمام إجراءات التسجيل بعد تقديم إقرار مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٢١. تواصل سلطة دبي للخدمات المالية مراقبة إجراءات التسجيل كل ثلاثة أشهر.

تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة/ تقارير المعاملات المشبوهة

بناء الى التحليل الذي أجريناه، لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية ارتفاع عدد تقارير الأنشطة المشبوهة الداخلية التي تم تقديمها بنسبة ٢٧% من سنة ٢٠١٩ الى سنة ٢٠٢ ، على الرغم من انخفاض عدد التقارير في سنة ٢٠٢١ الى ٣٢%. بالإضافة الى ذلك، وبناء على التحليل الذي أجريناه، كانت أغلبية تقارير الأنشطة المشبوهة ناشئة عن أنظمة الرقابة الداخلية، أي مراقبة المعاملات/ وسائل الإعلام السلبية/ عمليات الرصد والفحص المتبوعة بالإحالة/ الإخطارات الداخلية، مثل إحالة الموظفين، ومراجعة الامتثال وإمتثال المجموعة، حسبما هو موضح في الرسم البياني أدناه. يشير هذا التوجه في زيادة عدد ونسبة تقارير الأنشطة المشبوهة/ تقارير المعاملات المشبوهة الصادرة في سنة ٢٠٢١ الى زيادة المخاوف داخل الشركات تجاه "المؤشرات التحذيرية" فيما يتعلق بالمعاملات التي يحتمل أن تكون معاملات مشبوهة.

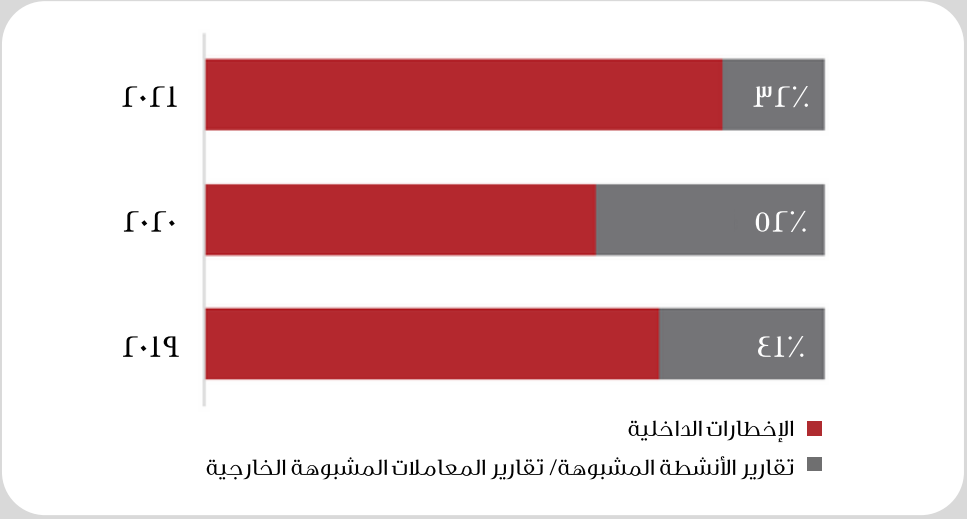

وفي الوقت نفسه، لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أيضًا أن عدد تقارير الأنشطة المشبوهة التي تم تقديمها الى وحدة المعلومات المالية ازداد في سنة ٢٠٢٠ ولكنه عاد الآن الى مستويات سنة ٢٠١٩[٦]. حين تقوم الشركات بإصدار تقارير داخلية حول المعاملات التي يحتمل أن تكون معاملات مشبوهة، تتوقع الجهات الرقابية من الشركات تقييم تلك التقارير بعناية لتحديد ما إذا كانت هذه المعاملات تمثل حالات إيجابية خاطئة أو، بدلاً من ذلك، تترك ما يكفي من علامات الاستفهام وراءها بحيث يجب إبلاغ السلطات المختصة بها بشكل مناسب. ويعد ذلك أحد مجالات التركيز الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية وسنواصل مراقبة التقيد بالالتزامات المحددة.

العقوبات المالية المستهدفة

للتوصل الى فهم أعمق لأطر الامتثال الخاصة بالأشخاص المعنيين، طورت سلطة دبي للخدمات المالية إقرار مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٢١ ليشمل نقاط بيانات حول إطار العقوبات المالية المستهدفة. وهذه هي المجموعة الأولى من نقاط البيانات المذكورة المستلمة. بناء على التحليل الذي أجريناه، فيما يلي مستوى الامتثال للعقوبات المالية المستهدفة عبر الأشخاص المعنيين:

كيفية تولي العقوبات المالية المستهدفة

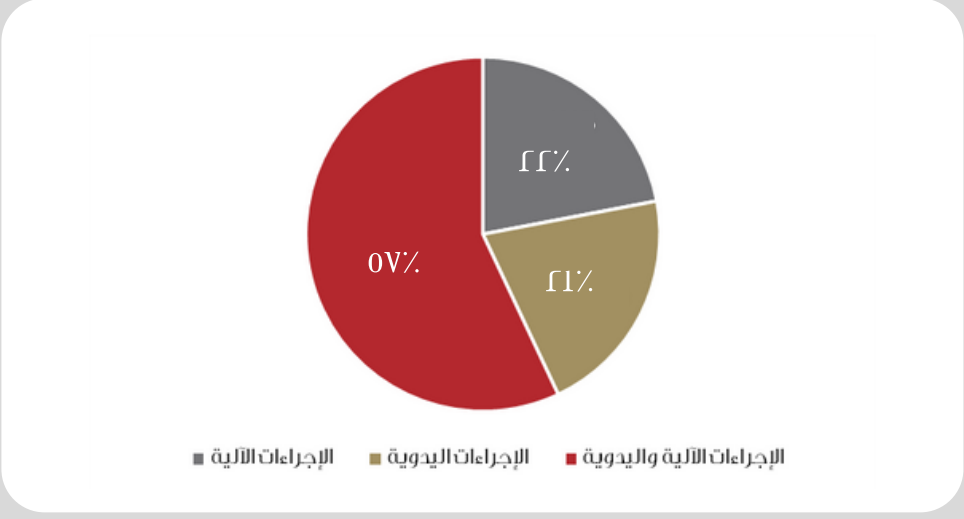

قدم الأشخاص المعنيون أيضًا بياناتٍ فيما يتعلق بالسؤال الذي تمت إضافته الى إقرارنا التنظيمي لأول مرة في سنة ٢٠٢١ حول عدد مرات فحص قواعد بيانات العملاء، والتي تكشف عن عدد من إجراءات الفحص المدمجة التي تستخدمها الشركات. على سبيل المثال، تقوم الشركات بالإبلاغ عن الممارسات بما في ذلك فحص المجموعات ليلاً، بناءً على إخطار من السلطة التنظيمية عبر قوائم وتنبيهات العقوبات المحدثة، والأحداث المحفزة المحددة وعمليات المراجعة الدورية المدمجة كجزء من إطار الامتثال. تكشف البيانات التي

٦ تغطي بيانات تقارير الأنشطة المشبوهة/ تقارير المعاملات المشبوهة الفترات التي يغطيها الإقرار السنوي لمكافحة غسل الأموال.

تم جمعها أن أكثر من ٥٠% من الأشخاص المعنيين قد قاموا بدمج مجموعة تتكون من ثلاثة أو أكثر من الأحداث المبينة أعلاه في إطار الامتثال الخاص بهم. ويعد ذلك أحد مجالات التركيز الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية وسنواصل مراقبة التقيد بالالتزامات المحددة وتطور ممارسات الشركات.

تواتر رصد الاحداث والنتائج

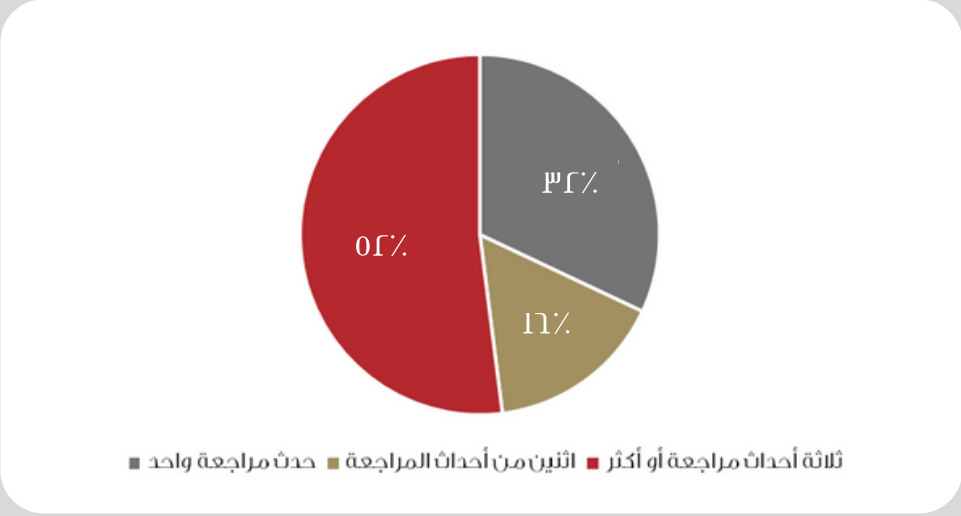

كما قدم الأشخاص المعنيون بياناتٍ فيما يتعلق بالسؤال الذي تمت إضافته لأول مرة في سنة ٢٠٢١ حول ممارساتهم المتعلقة بالتحقق عن المستفيدين الحقيقيين مقابل قائمة الأشخاص المحددين لتمويل الإرهاب للأمم المتحدة، وقائمة الأشخاص المحددين لتمويل انتشار التسلح للأمم المتحدة، وقائمة الأفراد والمنظمات والمجموعات الإرهابية المحددة لدولة الإمارات العربية المتحدة. كشفت البيانات التي تم جمعها عن قيام أغلبية الأشخاص المعنيين بالتحقق عن جميع المستفيدين الحقيقيين وفقًا لهذه القوائم. يشمل العدد القليل من الأشخاص المعنيين الذين أبلغوا عن عدم قيامهم بالتحقق عن المستفيدين الحقيقيين المكاتب التمثيلية التي لا يسمح لها بالتعامل مع العملاء، ومكاتب العائلة الواحدة التي تعتبر صغيرة بشكل عام. وتتواصل سلطة دبي للخدمات المالية مع تلك الشركات لفهم ممارساتها ومخاطرها.
فيما يتعلق بحالات التطابق الإيجابية الخاطئة، كشفت البيانات التي تم جمعها أنه خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حدد ١٣% من الأشخاص المعنيين حالات تطابق إيجابية خاطئة مقابل قائمة الأشخاص المحددين لتمويل الإرهاب للأمم المتحدة، وحدد ١٠% من الأشخاص المعنيين حالات تطابق إيجابية خاطئة مقابل قائمة الأشخاص المحددين لتمويل انتشار التسلح للأمم المتحدة وحدد ٨% من الأشخاص المعنيين حالات تطابق إيجابية خاطئة مقابل قائمة الأفراد والمنظمات والمجموعات الإرهابية المحددة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

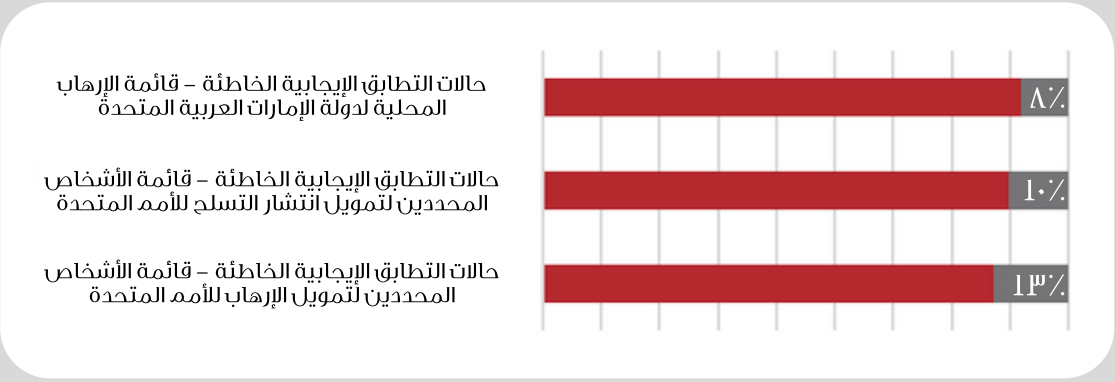

علاوة على ذلك، كشفت البيانات التي تم جمعها أيضًا عن عدم تحديد أي أشخاص معنيين، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أية حالات تطابق إيجابية (صحيحة) مقابل قائمة الأشخاص المحددين لتمويل الإرهاب للأمم المتحدة، وقائمة الأشخاص المحددين لتمويل انتشار التسلح للأمم المتحدة وقائمة الإرهابيين المحددين المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة. قد لا تكون هذه النتيجة التي تم التوصل اليها مثيرة للدهشة نظرا الى أن الشركات القائمة في مركز دبي المالي العالمي تركز بشكل كبير على الخدمات المالية بين شركات ومؤسسات الخدمات المالية (wholesale financing) بدلًا من الأنشطة التي تخدم الأفراد. ونظرا الى أن سنة ٢٠٢١ هي السنة الأولى التي قامت فيها سلطة دبي للخدمات المالية بجمع هذه الإحصائيات من الأشخاص المعنيين حول حالات التطابق المحتملة مقابل العديد من قوائم الأشخاص المحددين، سنراقب التوجهات في حالات التطابق التي يتم الإبلاغ عنها وسنتواصل مع الشركات لاختبار إجراءاتها الخاصة بتحديد ما إذا كانت حالات التطابق خاطئة.

نشاط التنفيذ

خلال سنتي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية إعطاء الأولوية للقضايا التي تتناول مخاطر الجريمة المالية بما يتماشى مع درجة تحمل سلطة دبي للخدمات المالية للمخاطر.

لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية زيادة كبيرة في أنشطة الخدمات المالية غير المرخصة في مركز دبي المالي العالمي خلال الفترة المشار اليها أعلاه. تشكل هذه الأنشطة غير المرخصة مخاطر جريمة مالية معينة نظرًا لعدم خضوع الأنشطة للرقابة الإشرافية لسلطة دبي للخدمات المالية. تضمنت الأنشطة غير المرخصة ما يلي:

- النشاط الذي تمت مزاولته من قبل الشركات الخاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية أو الشركات المرتبطة بشركات خاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية. هذه الشركات مرخصة من سلطة دبي للخدمات المالية ولكنها قامت بمزاولة نشاط خارج نطاق ترخيصها أو كانت متورطة عن دراية في النشاط غير المرخص لشركات مرتبطة بها غير مرخصة. اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية إجراءات تنفيذية ضد تلك الشركات بفرض غرامات مالية كبيرة عليها. كما اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية إجراءات ضد الأفراد المتورطين في النشاط من خلال فرض غرامات مالية كبيرة وتقييدهم من المشاركة في الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و

- النشاط الذي تمت مزاولته من قبل الشركات غير الخاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية. باشرت سلطة دبي للخدمات المالية عدداً من التحقيقات، وتتابع عدداً من الاستفسارات بشأن تلك الشركات وأنشطتها التي تتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي.

بالإضافة الى ذلك، أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية ١٩ تنبيهًا للمستهلكين خلال الفترة المشار اليها أعلاه بشأن عمليات الاحتيال وغيرها من الأنشطة الاحتيالية. لا تزال أنواع عمليات الاحتيال التي التي علمت بها سلطة دبي للخدمات المالية تشمل عمليات الاحتيال المتعلقة بالرسوم المسبقة، وعمليات الاحتيال التي تتم من خلالها انتحال هوية سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي والشركات داخل مركز دبي المالي العالمي و/أو موظفيها أو استغلالها.

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية، بما يتفق مع تكليفها، تقديم المساعدة للسلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الجهات التنظيمية فيما يتعلق بالمسائل المستمرة في مناطق الاختصاص لكل منها.

تم نشر جميع إجراءات التنفيذ لسلطة دبي للخدمات المالية على موقعها الإلكتروني تحت قسم إشعارات قرارات التنفيذ.

الإنجاز الذي حققته سلطة مركز دبي المالي العالمي/ مسجل الشركات

النهج التنظيمي

التكليف التنظيمي

تم تكليف سلطة مركز دبي المالي العالمي، نيابة عن مسجل الشركات لمركز دبي المالي العالمي، بمراقبة أنشطة الخدمات غير المالية وخدمات التجزئة في مركز دبي المالي العالمي.

تشمل المسؤوليات التنظيمية الرئيسية المناطة بمسجل الشركات المراقبة والتنفيذ المعزز لقوانين وأنظمة مركز دبي المالي العالمي، بالإضافة الى القوانين الاتحادية لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب، ومتطلبات الكشف عن الجرائم المالية ومكافحتها المماثلة أو أفضل الممارسات التي تنطبق في مركز دبي المالي العالمي. ويشكل هذا كله جزءاً من برنامجه الشامل الذي يدعم الهدف الاستراتيجي المتمثل في الامتثال التنظيمي الفعال.

مبادرات معالجة مخاطر الجريمة المالية

منذ سنة ٢٠١٩، وتماشيًا مع التكليف الصادر عن مسجل الشركات، تم القيام بالمبادرات التالية:

تعزيز إجراءات التقييم اعرف عميلك

تم تنفيذ نموذج ومنهجية قائمين على تقييم المخاطر برقمنة إجراءات العناية الواجبة بناء على معايير رئيسية محددة. تتطلب الإجراءات ما يلي:

- مراجعة دقيقة لكل من مقدمي طلبات تأسيس شركة خدمات غير مالية. ويشمل ذلك مراجعة المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي، والبيانات المالية لأي طرف ذي صلة ومرتبط بالطلب، والمعلومات المتعلقة بمصدر الثروة وجهة تمويل الكيان بالإضافة الى المستفيدين الحقيقيين، وأية معلومات أخرى تعتبر ضرورية لتقييم مخاطر الطلب؛ و

- تقييم بواسطة مدير العلاقات في مركز دبي المالي العالمي والذي يشمل تأهيل مقدم الطلب أو مقدمي الطلبات على أساس الشفافية والبحث المتعلقة بالشركة المقترحة، مع بيان لمحة حول استقرارها المحتمل وأسباب التقدم بطلب للانضمام الى مركز دبي المالي العالمي.

لتعزيز فعالية الإجراءات، تتم مراجعة إجراءات الالتزام بمكافحة غسل الأموال لسلطة مركز دبي المالي العالمي سنويًا لتحسين أية متطلبات جديدة وتنفيذها باستمرار، وذلك وفقًا لتوصيات وتقارير مجموعة العمل المالي الصادرة مؤخرًا وتوجهات السوق وأفضل الممارسات الدولية.

إجراء عمليات تقييم موضوعية بشأن مجالات المخاطر الرئيسية المحددة

بينت نتيجة عمليات التقييم المواضوعية المجالات التي ينبغي فيها تقليل الثغرات، ووفرت كذلك أساسًا لدعم عملية تثقيف الكيانات وزيادة فهمها بخصوص الأنظمة المعمول بها وأية متطلبات تنفيذية يفرضها مسجل الشركات. كما أصدر مسجل الشركات أدوات شاملة وسهلة الاستخدام للتوجيه والتقييم الذاتي على الموقع الإلكتروني لمركز دبي المالي العالمي لمعالجة أوجه القصور التي يتم اكتشافها من خلال عمليات التقييم الموضوعية، مما يؤدي الى تنظيم أفضل وأكثر فعالية وإدراك أهمية الوفاء بالتزامات مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة انتشار التسلح. تشير التحليلات المستمدة من عمليات التقييم الموضوعية الى العيوب والأنماط الإجرائية التي تؤدي الى عدم الالتزام وتحديد مشاكل جديدة، بالإضافة الى فرصة إجراء المزيد من التحقيق في الكيانات التي تنشئ تلك المخاطر. في بعض الحالات، أدت هذه الإجراءات الى خلق فرص الدعم الرقابي، وتطبيق إجراءات تأديبية عند الضرورة.

تنفيذ لائحة المستفيدين الحقيقيين

طبق مسجل الشركات إجراءات تنفيذية في حالات عدم الامتثال الجوهري بلائحة المستفيدين الحقيقيين لمركز دبي المالي العالمي لسنة ٢٠١٨ عن طريق فرض غرامات كبيرة أو تعليق النشاط التجاري أو شطب الرخص التشغيلية، مما أدى الى الامتثال التام بهذه الأنظمة. أصدر مسجل الشركات ما مجموعه 816 غرامة في سنة ٢٠٢١. تم فرض هذه الغرامات بشكل رئيسي بسبب عدم الالتزام بمتطلب الاحتفاظ بسجل المستفيد الحقيقي، ولكنها كانت تتعلق أيضًا بمجالات عدم التزام أخرى والتي تم تحديدها بواسطة التحليلات المبينة أعلاه، بما في ذلك الفشل في تعيين مدققي حسابات عند الاقتضاء.

المشاركة في اللجنة الفرعية الوطنية لمسجلي الشركات

كان مسجل الشركات أحد المشاركين الفعالين في هذه اللجنة الفرعية الوطنية. ومن خلال هذا الدور، يقدم مسجل الشركات الملاحظات وآخر المستجدات حول التطورات التي حققتها سلطة مركز دبي المالي العالمي بشأن الفعالية والامتثال لدعم جهود دولة الإمارات العربية المتحدة.

النهج التنظيمي فيما يتعلق بالشفافية والملكية الحقيقية

في سنة ٢٠٢١، أُعيد تنظيم فريق الامتثال التنظيمي لتنفيذ متطلب آلية الرقابة الفعالة بالكامل لإجراء آخر من إجراءات مكافحة الجرائم المالية، لائحة الأنشطة الاقتصادية الواقعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. كان الهدف الرئيسي من إعادة الهيكلة استغلال موارد مسجل الشركات القائمة والجديدة بشكل أكثر فعالية لتحقيق ما يلي:

- التنفيذ الفعال لتحديثات الرقابة المخطط لها والمخصصة المنطبقة على سلطة مركز دبي المالي العالمي (بما في ذلك لائحة الأنشطة الاقتصادية الواقعية وقانون ولائحة معايير إعداد التقارير العامة وغيرها)؛

- طرق الرقابة والتنفيذ الرقمية المحسنة، مثل استخدام تحليلات البيانات لتحديد عدم الامتثال، لتمكين الإشراف الآلي جزئيًا على الامتثال، الأمر الذي يؤدي بالضرورة الى إثباتات موثقة لا يمكن دحضها على الفعالية التنظيمية؛ و

- تحديد الطرق العملية والمؤثرة لتدريب الكيانات وموظفيها على تنفيذ مختلف متطلبات الامتثال بشكل مناسب.

اتخذ مسجل الشركات في سياق التزامه بمتطلبات الشفافية والملكية الحقيقية الإجراءات التالية:

- لا يمكن تأسيس أي كيان في مركز دبي المالي العالمي في حال عدم تقديم معلومات المستفيد الحقيقي وفقًا للائحة المستفيدين الحقيقيين لمركز دبي المالي العالمي (٢٠١٨). بالإضافة الى ذلك، يتوجب على الكيان الاحتفاظ بسجل، وتقديمه عند الطلب، وفي جميع الأحوال التأكيد سنويًا بأن معلومات المستفيد الحقيقي حديثة؛

- كما ضمن مركز دبي المالي العالمي توفر المعلومات عن المستفيد الحقيقي لجميع الكيانات المسجلة لديها عن طريق ربط ذلك كشرط عند التصريح لتجديد الرخصة التشغيلية، في حال عدم تقديمها. أصدر مسجل الشركات حتى تاريخ هذا التقرير ما يزيد عن 150 غرامة فيما يتعلق بعدم الاحتفاظ بمعلومات عن المستفيد الحقيقي.

- عمل مركز دبي المالي العالمي على تعزيز إجراءات الالتحاق فيما يتعلق بترتيبات المرشحين لتحديد وجود أية علاقة من هذا القبيل والمخاطر المرتبطة بها. بالإضافة الى ذلك، يجب على شركات مركز دبي المالي العالمي الإفصاح عن أعضاء مجلس إدارتها المرشحين بالسرعة الممكنة بعد تأسيس الكيان أو من تاريخ التغيير لإضافة المرشح. يجري تطوير إجراءات مماثلة لإجراءات التفتيش ومتطلبات بيان التأكيد السنوي؛

- يقوم مركز دبي المالي العالمي بتقييم المخاطر المتبقية للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية بناء على عدة عوامل مختلفة مثل قنوات توصيل المنتجات، والتعرض الجغرافي للأشخاص الاعتباريين والمنكشفون سياسيًا، ومصادر الدخل، وأنواع الأنشطة التجارية. ويقوم مركز دبي المالي العالمي سنويًا بمراجعة المعايير واستخلاص المراجع من تقرير تصنيف المخاطر لدولة الإمارات العربية المتحدة والمستندات الدولية الأخرى، وتعديل معايير تقييم المخاطر لديه، إن لزم؛

- كجزء من إجراءات الترخيص والالتحاق الخاصة بكيانات الأعمال، يتوجب على جميع الكيانات تقديم معلومات ومستندات شاملة حول جميع أصحاب المصالح الرئيسيين (بما في ذلك المستفد الحقيقي). لا يمكن تأسيس أي كيان في حال عدم تقديم المعلومات أو في حال كان لا يبدو أنها صحيحة. بالنسبة لأصحاب المصالح الرئيسيين، يتوجب تصديق المستندات الثبوتية مثل صور جوازات السفر لتأكيد صحة المستند والوضع الجيد لصاحب المصلحة؛ و

- يتوجب على جميع الكيانات المحافظة على معلومات محدثة عن المستفيد الحقيقي والمساهمين، والتأكيد بشكل منتظم بأن المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مسجل الشركات، والمبينة في السجل العام لمركز دبي المالي العالمي، صحيحة. في حال انتهاء صلاحية المعلومات، يمنع الكيان من تجديد رخصته لحين توفير معلومات محدثة بشكل صحيح.

لمزيد من المعلومات
T +971 4 3621500 W www.dfsa.ae